بدلاً من 84 مليوناً في الوقت الحالي

مصر تستهدف الوصول بصادراتها الغذائية للكويت إلى 130 مليون دولار

مصر تبحث زيادة تعاونها «الغذائي» مع الكويت

قال مدير إدارة المشرق العربي بجهاز التمثيل التجاري، الوزير المفوض التجاري أحمد زكي إن الجهاز يستهدف نمو صادرات مصر من الصناعات الغذائية إلى الكويت لتتراوح إلى 120–130 مليون دولار بدلاً من 84 مليون دولار حالياً.

وأوضح خلال الندوة التي ينظمها المجلس التصديري للصناعات الغذائية بالتعاون مع جهاز التمثيل التجاري تحت عنوان «فرص تنمية الصادرات الغذائية المصرية إلى الكويت» أن مصر تحتل المرتبة الثامنة ضمن الموردين للمنتجات الغذائية للكويت والبالغ إجمالي وارداتها من تلك المنتجات 2.5 مليار دولار.

وأضاف زكي أن أكبر الدول المصدرة للمنتجات الغذائية للسوق الكويتي السعودية نظراً لكونها دولة جوار مما يسهل ويسرع من عمليات الشحن والتسهيلات التي تقدمها في عمليات السداد.

من جانب آخر ، أوضح زكي أن الإدارة تعمل على حل مشكلة تصدير الألبان والأجبان المطبوخة للسوق العراقي، في ظل الحظر المفروض من العراق على واردات تلك المنتجات منذ 3 سنوات.

وأشار إلى أن الجهاز أيضاً يعمل على حل المشاكل التي تواجه صادرات الصناعات الغذائية للسوق السعودي خاصة في ظل الإجراءات التي تتخذها المملكة الخاصة بالتسجيل في الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، لافتاً إلى أن هيئة سلامة الغذاء في مصر تقوم بإعداد قوائم بيضاء بالشركات المتوافقة مع الاشتراطات، ويقوم الجهاز بإرسالها للهيئة.

وأضاف زكي أن الفترة الماضية كان يفترض أن يتم إجراء زيارات متبادلة بين الهيئتين، وكذلك زيارات للمصانع المصرية ولكن تم إرجاؤها في ظل تداعيات جائحة كورونا وما تبعها من قيود في السفر.

ولفت إلى أن الجهاز كان يضع خلال النصف الثاني من كل عام خريطة بأهم المعارض الدولية التي يمكن المشاركة فيها في العام التالي، ولكن مع تلك التداعيات لم يتم المشاركة في معارض منذ شهر فبراير الماضي؛ لذا يقوم الجهاز بوضع طرق جديدة للترويج من خلال التعامل الإلكتروني عن طريق اللقاءات الأون لاين، وكذلك تعريف المصدرين الفرص التصديرية المتاحة.

ونوه بأن هناك مؤشرات بقيام الدول باستئناف نشاط المعارض الخارجية والبعثات التجارية خلال الربع الأول من 2021 أو بحد أقصى مطلع الربع الثاني من العام المقبل.

من جانبه، قال مدير التسويق بالمجلس التصديري للصناعات الغذائية، المهندس تميم الضوي، إن الكويت تستحوذ على 2.2% من إجمالي صادرات القطاع خلال الـ9 أشهر الأولى من 2020 بقيمة 57.424 مليون دولار، منوهاً بأنها تحتل المركز الـ 14 بقائمة أهم الدول المستوردة من القطاع.

وأوضح أن 10 سلع تستحوذ على 74.8% من إجمالي صادرات القطاع للكويت بقيمة 42.952 مليون دولار خلال الفترة من «يناير– سبتمبر 2020»، يأتي على رأسها الشيكولاتة بقيمة 8.018 مليون دولار، يليها الخضار المجمد بقيمة 7.637 مليون دولار.

وأضاف الضوي أن قيمة صادرات مصر من المخاليط العطرية للكويت بلغت نحو 7.637 مليون دولار خلال الـ 9 أشهر من 2020، ومن محضرات لحوم نحو 3.582 مليون دولار، ومن بطاطس مجمدة نحو 3.554 مليون دولار، ومن تبغ وإبدال تبغ مصنعة نحو 3.255 مليون دولار.

وبلغت صادرات مصر من جبن أبيض إلى الكويت خلال الفترة من «يناير– سبتمبر 2020» نحو 3.014 مليون دولار، ومن محضرات غذائية متنوعة نحو 2.86 مليون دولار، ومن أجبان أخرى نحو 1.975 مليون دولار، ومن جبن مطبوخ نحو 1.902 مليون دولار.

وأشار إلى أن هناك فرص متاحة لزيادة صادرات القطاع للسوق الكويتي، منوهاً بأن 10 سلع تمثل 64% من واردات الكويت من المنتجات الغذائية التي لها بديل في هيكل الصادرات الغذائية المصرية، بقيمة 1.1 مليار دولار من إجمالي 1.8 مليار دولار واردات غذائية خلال 2019.

وذكر الضوي أن هذه السلع تتمثل في « الألبان ومنتجاتها، والكيك والبسكويت والحلويات الجافة، الشيكولاتة، الأجبان، محضرات غذائية، عصائر الفاكهة، الفاكهة المجففة، حساء والمرق».»

ولفت إلى أن الكويت اطلقت مبادرة «الكويت عاصمة الغذاء في العالم 2030» ، وتم إطلاقها من مبادرين من القطاع كدور مسؤول وطني واجتماعي تجاه بلادهم، وتسعى إلى خلق دخل قومي جديد للكويت وتوفير فرص عمل واستثمار.

مدفوعا بالارتفاع الحاد في المبيعات وتحسن ثقة الشركات

السعودية تشهد أسرع وتيرة نمو للقطاع الخاص غير النفطي منذ بداية العام

الاقتصاد السعودي يستعيد حيويته

أظهرت بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات لشهر نوفمبر 2020، تسارع نمو الإنتاج في الاقتصاد السعودي غير المنتج للنفط، مدفوعا بالارتفاع الحاد في المبيعات وتحسن ثقة الشركات مع استمرار تراجع تأثير جائحة فيروس كورونا.

وبحسب الدراسة الصادرة، أمس الخميس، ارتفع مؤشر PMI الرئيسي للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit المعدل موسميا إلى 54.7 نقطة في شهر نوفمبر 2020؛ مقابل 51 نقطة في شهر أكتوبر 2020، مشيرا إلى أقوى تحسن في الأوضاع التجارية منذ شهر يناير.

ويستمر المؤشر خلال نوفمبر 2020، فوق المستوى المحايد للشهر الثالث على التوالي، وهو ما يسلط الضوء على الانتعاش المستمر بعد الانكماش الاقتصادي بسبب كوفيد19–.

ومؤشر PMI الرئيسي الخاص بالسعودية التابع لمجموعة IHS Markit هو مؤشر مركب أحادي الرقم يرصد أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط، وهو مشتق من مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

وقراءة المؤشر فوق 50 نقطة تشير إلى تحسن إجمالي في القطاع.

وأظهر المؤشر ارتفاع شراء مستلزمات الإنتاج، في حين عادت الوظائف إلى النمو للمرة الأولى منذ شهر يناير، في الوقت ذاته، تسارع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج، ما أدى إلى زيادة أقوى في متوسط أسعار المنتجات.

تحسن ظروف السوق

وتابعت دراسة المؤشر: «يظل المؤشر الرئيسي أقل من متوسطه على المدى الطويل، كما كان الحال بالنسبة للمكونات الفرعية الرئيسية مثل الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف».

ويشير هذا إلى أنه على الرغم من علامات الانتعاش في القطاع الخاص غير المنتج للنفط، لا تزال هناك فجوة ملحوظة بين زخم النمو الحالي وما قبل كوفيد.

وتوسع إنتاج القطاع الخاص غير المنتج للنفط بأسرع معدل خلال عشرة أشهر في شهر نوفمبر، وسلطت الشركات المشاركة الضوء على تحسن ظروف السوق والزيادة الحادة في الأعمال الجديدة.

وارتفعت المبيعات المحلية والأجنبية خلال الشهر، مسجلة ثاني ارتفاع في طلبات التصدير الجديدة منذ شهر فبراير.

وأظهر المؤشر زيادة النشاط التجاري بحدة في ظل الزيادة الحادة في المبيعات، وزيادة أعداد الموظفين للمرة الأولى منذ شهر يناير، وارتفاع أسعار المنتجات وتكاليف مستلزمات الإنتاج بمعدلات أسرع، كما تحسنت ثقة الشركات تجاه العام المقبل بشكل ملحوظ في شهر نوفمبر، وارتفعت إلى أعلى مستوى لها في عشرة أشهر.

وتشجعت الشركات على وجه الخصوص بتخفيف إجراءات الإغلاق والأخبار حول اللقاحات الفعالة.

ونتيجة لذلك، وردت تقارير عن ارتفاع استثمارات القطاع الخاص وتضافر الجهود لزيادة المخزونات.

تسارع وتيرة النشاط

وأدت الزيادات المتسارعة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة إلى قيام الشركات السعودية بزيادة النشاط الشرائي بشكل حاد خلال شهر نوفمبر، وكان هذا هو الارتفاع الثاني فقط في مشتريات مستلزمات الإنتاج منذ شهر فبراير.

ومن جانبه قال الباحث االقتصادي في مجموعة IHS Markit، ديفد أوين: «يشير الارتفاع الثالث على التوالي في مؤشر مدراء المشتريات في السعودية إلى عودة الاقتصاد للوقوف على قدميه في شهر نوفمبر، وبدعم من نمو الإنتاج والأعمال الجديدة اللذين بلغا أعلى مستوياتهما في عشرة أشهر، وتشير البيانات إلى نهاية قوية للعام في القطاع الخاص غير المنتج للنفط».

الذهب يواصل ارتفاعه عالمياً

أسعار الذهب تواصل الارتفاع

واصلت أسعار الذهب ارتفاعها خلال تعاملات أمس الخميس، بعد بيانات اقتصادية، ومع خسائر الدولار الأمريكي.

وأظهرت بيانات اقتصادية تراجع نشاط الخدمات في الولايات المتحدة خلال الشهر الماضي، في حين انخفضت طلبات إعانة البطالة الأمريكية خلال الأسبوع الماضي.

فيما يترقب المستثمرون تطورات صفقة التحفيز الأمريكية حيث قال زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل إنه رأى بوادر تبعث على الأمل تجاه إبرام الكونجرس صفقة تحفيز ضد فيروس كورونا قبل نهاية العام.

وبحلول الساعة 6:06 مساءً بتوقيت جرينتش، ارتفع سعر العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير بنسبة 0.4 بالمائة، ليصل إلى مستوى 1835.10 دولار للأوقية.

واستقر سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر عند مستوى 1830.60 دولار للأوقية.

وخلال نفس التوقيت، انخفض مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية بنحو 0.6 بالمائة عند مستوى 90.58.

«أمازون» تتفاوض لشراء «وندري» بـ 300 مليون دولار

شركة أمازون

تتفاوض شركة «أمازون» لشراء لشراء شركة الوسائط الصوتية الرقمية –بودكاست– الناشئة «Wondery» في صفقة تقدر قيمتها بنحو 300 مليون دولار، وفقاً لأشخاص مطلعين تحدثوا لـ«وول ستريت جورنال».

وقدرت قيمة شركة «وندري» في أحدث جولة تمويل لها في يونيو 2019 بقيمة 100 مليون دولار.

وتقترب الشركة الناشئة من تحقيق إيرادات بقيمة 40 مليون دولار هذا العام، في ظل سوق متنام لصناعة المحتوى الرقمّي، حيث تتوزع الإيرادات بواقع 75%من الإعلانات والباقي من اشتراكات التلفاز.

وترى المصادر أن الاتفاق قد يفشل في النهاية، حيث تعد «وندري»، آخر شركات بودكاست مستقلة عاملة في السوق الأميركي.

وقدرت شركة أديسون للأبحاث جمهور بودكاست في السوق الأميركي بنحو 100 مليون مستمع نشط شهرياً. فيما قدر مكتب «الإعلان التفاعلي» نمو إيرادات الإعلانات الأميركية من البودكاست بنسبة تقدر بنحو 48% لتصل إلى 708.1 مليون دولار في العام الماضي، ومن المتوقع أن تتجاوز مليار دولار بحلول عام 2021.

التضخم التركي يسجل أعلى مستوياته منذ عام

قفز معدل التضخم السنوي في تركيا قفزة أعلى من المتوقع مسجلا 14.03 % في نوفمبر، وهو أعلى مستوى له منذ أغسطس 2019.

ويعود ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض الليرة، مما يبقي على الضغوط التي تحث على تشديد السياسة النقدية بعد رفع كبير لسعر الفائدة الشهر الماضي.

وعلى أساس شهري، زادت أسعار المستهلكين 2.30 % في نوفمبر، حسبما أظهرت بيانات معهد الإحصاءات التركي أمس الخميس، مقارنة مع استطلاع أجرته رويترز وتوقع ارتفاعا 1 % في أكتوبر وأن يبلغ التضخم السنوي 11.89 %؛ وتوقع الاستطلاع تضخما 12.6 % خلال 2020.

ويحوم التضخم قرب 12 % منذ بداية العام بالرغم من تراجع اقتصادي حاد في الربع الثاني من العام بسبب تشديد إجراءات مكافحة التفشي الأول لفيروس كورونا.

وبلغ متوسط تقديرات 13 اقتصاديا في استطلاع لرويترز للتضخم السنوي في نوفمبر 12.60 %، إذ تراوحت التوقعات بين 12.3 % و13.08 %.

يؤدي انخفاض العملة التركية، الذي يبلغ نحو 25 % منذ بداية العام، إلى ارتفاع الأسعار عبر الاستيراد بالعملة الصعبة وأبقى التضخم قرب 12 % طوال العام.

وصعد مؤشر أسعار المنتجين 4.08 % على أساس شهري في نوفمبر مسجلا زيادة سنوية 23.11 %، بحسب البيانات.

البنوك العالمية تخفض الوظائف بأكبر معدل منذ 2015

أعلنت البنوك في جميع أنحاء العالم أكبر تخفيض في الوظائف خلال خمس سنوات، مع ضغوط فيروس كورونا.

وبحسب بيانات وكالة «بلومبرج»، ارتفع إجمالي عدد الوظائف التي تم إلغاؤها من قبل البنوك العالمية إلى 85.54 ألف وظيفة في العام الجاري حتى الآن.

وتعد عمليات التخفيضات في الوظائف خلال العام الجاري الأكبر منذ عام 2015، عندما دعت إصلاحات عميقة للعديد من المقرضين الرئيسيين إلى إلغاء 91،448 ألف وظيفة.

جاء ذلك بعد إعلان «ايه بي إن أمرو» الهولندي، و«سابالديل» الإسباني خططاً لإلغاء ما يصل إلى 4600 وظيفة هذا الأسبوع.

وتعتبر أوروبا مركز عمليات إلغاء الوظائف في الصناعة، حيث يواجه مقرضوها معدلات فائدة منخفضة سلبية، ومع ذلك، تواجه البنوك في المنطقة تحديًا إضافيًا يتمثل في تدابير حماية أكثر صرامة للعمال مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، مما يعني أن التخفيضات ستطول على مدى عدة سنوات.